

أنواع الاختبارات النحوية وطرق بنائها في مدة ما بين القرنين

الثاني والسادس الهجريين¹

محمد إبراهيم محمد عمر همدٌ & د. صلاح رمضان عبد الله

جامعة البحر الأحمر/ السودان

Ibr2005_5@yahoo.com

ORCID 3708-0931-0003-0009

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان أنواع الاختبارات النحوية في مدة ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين، وإظهار خصائص كل نوع من أنواعها، وتبسيط الضوء على طرق بناء تلك الاختبارات، بالإضافة إلى الكشف عن أهداف الاختبار النحوي في تلك المدة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت عن طريقه إلى نتائج مهمة تتمثل في: تنوع الاختبارات النحوية في مدة ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين، وأنواعها هي: مسائل التمرين، ومسائل المجالس، ومسائل المناظرات، ومسائل الجمل الطويلة المتعددة الصلات، والألغاز. وجود أهداف تعليمية للاختبارات النحوية، فمنها ما كان يهدف إلى تحديد المستوى النحوي للدارس قبل الشروع في تدريسه، وكذلك كان بعضها يهدف إلى معرفة التحصيل النحوي للدارس بعد الدراسة، هذا إلى جانب استخدام الاختبارات النحوية لأغراض العمل. وسأب بعض الاختبارات معوقات تؤثر على نتائجها كالمقاطعة أثناء التفكير في الإجابة، كما تأثرت بعض الاختبارات بذاتية المصحح، الأمر الذي يجعل تصحيح الإجابة يخضع أحياناً لما يعتنقه المُمتحن من مذهب نحوي.

ABSTRACT

This study aims to explain the types of grammatical tests in the period between the second and sixth centuries AH, shed light on the methods of constructing these tests, and reveal their objectives. The study used the descriptive and analytical approach, and through it reached important results represented in: the diversity of grammatical tests from exercise problems, council problems, debate problems, and puzzles, with educational objectives for these tests, such as determining level, knowing grammatical achievement, as well as using the grammatical test for work purposes. Some tests were exposed to obstacles that affected their results, such as interruption while thinking, and the subjectivity of the corrector, who depends on the correct answer based on His grammatical.

الكلمات المفتاحية: مناظرات، ألغاز، مسائل التمرين

¹ الدراسة مستله من بحث، دكتوراه: الاختبارات النحوية: أنواعها وطرق بنائها في فترة ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين

مقدمة

ازدهرت صناعة التَّحْوِ في القرن الثاني الهجريّ، فأصبح التَّحْوِ علم يهْمُ العامَّة والحاصَّة، الأمر الذي أشعل روح المنافسة في البيئة العلميَّة التَّحْوِيَّة، فبدأ العلماء في المناظرات والمفاتيحات فيما بينهم، كما وضع بعض العلماء مسائل في التَّحْوِ يمتحن بها طلابه، ليس هذا فحسب بل صار الخلفاء والأمراء يختبرون التُّحاة قبل أن يوكِّلوا إليهم مهمَّة تعليم أبنائهم، في تلك البيئة التَّحْوِيَّة التَّنَافُسيَّة نشأت الاختبارات التَّحْوِيَّة قبل أن تتعدَّد أشكالها وتتنوِّع مسائلها لاحقاً.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في كونها تبحث عن ماهيَّة الاختبار التَّحْوِيّ وأنواعه، وطرق بنائه، والأهداف التي كان يُرْمَى إلى تحقيقها من خلاله، وذلك في فترة ما بين القرنين الثَّاني والسادس الهجريَّين.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أنواع الاختبارات التَّحْوِيَّة في مدَّة ما بين القرنين الثَّاني والسادس الهجريَّين؟
2. ما طرق بناء تلك الاختبارات؟
3. ما أهداف تلك الاختبارات النحوية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. بيان أنواع الاختبارات النحويَّة في مدة ما بين القرنين الثَّاني والسادس الهجريَّين، وإظهار خصائص كلِّ نوع من أنواعها.

2. تسليط الضوء على طرق بناء الاختبارات النحوية في تلك المدة.

3. الكشف عن أهداف الاختبار النحوي في تلك المدة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث إلى أنه يهتم بدراسة أنواع الاختبارات النحوية، وما لها من أثر في توجيه درس النحوي، وكذلك لتحليله لنماذج من أسئلة تلك الاختبارات، وبيان طرق بنائها.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق جمع مسائل الاختبارات النحوية من مظاهرها، ثم مناقشة تلك المسائل وبيان أصولها وطرق بنائها، وما تحققه من أهداف تخدم درس النحوي القديم.

الدراسات السابقة:

هنالك بعض الدراسات التي تناولت عناصر جزئية من موضوع البحث، وأقربها إليه الدراسات دراسة مدور، محمد. (2020م). الوظائف البيداغوجية للتمارين اللغوية في التراث العربي. مجلة الممارسات اللغوية. مج (11) العدد(3). ص: (187-206). وقد تناولت الدراسة نماذج وأمثلة من التمارين والتدريبات النحوية في التراث العربي، وهدفت إلى معرفة وظائف تلك التمارين ومدى استعمالها. وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة السابقة في كونها تبحثان في أنواع المسائل النحوية ووظائفها التعليمية، ثم تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة في كونها تحلل طرق بناء تلك المسائل وما يميزها بعضها عن بعض، وما شاب بعضها من قصور ومعوقات.

مفهوم الاختبار النحويّ

ذُكِرَ في معجم مقاييس اللغة عن مادة (خبر): ((الخاء والباء والراء أصلان: فالأول العِلْم، والثاني يدل على لين ورخاوة وعُزْر. فالأول الخُبْر: العِلْم بالشيء. تقول: لي بفلان خُبْرَةٌ وخُبْرٌ. والله تعالى الخبير، أي العلم بكل شيء. وقال الله تعالى: {وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ}.⁽¹⁾ والأصل الثاني الخُبراء، وهي الأرض اللينة)).⁽²⁾ كما جاء في معجم (لسان العرب) عن الجذر (خبر): ((الخُبْرُ والخِبرَةُ والخُبْرَةُ والمَخْبَرَةُ والمَخْبَرَةُ، كله العلم بالشيء، تقول: لي به خِبرٌ، وقد خَبَرَهُ يَخْبُرُهُ خُبْرًا وخُبْرَهُ خِبرًا واختَبَرَهُ وتخبَّره، يقال: من أين خَبَرْتَ هذا الأمر أي من أين علمت؟ والخُبْرُ مخبرة الإنسان، والخِبر: الاختبار)).⁽³⁾ وقد جاء في المعجم الوسيط عن الجذر (خبر): ((المَخْبَرُ: ما يُخْتَبَرُ به الشيء. و- أداة تستعمل في الدراسات العلمية. (محدثة)... و(المُخْتَبَرُ): المكان الذي تجرى فيه التجارب العلمية)).⁽⁴⁾ يتضح مما سبق أنّ بعض معاني الجذر (خبر) تدور حول العلم بالشيء، أو ما يتم علم الشيء بوساطته، أو المكان الذي يتم فيه محاولة العلم بالشيء عن طريق إجراء التجارب.

أما الاختبار في الاصطلاح فله عدّة تعريفات للاختبار اصطلاحاً بحسب أنواعها وما تتعلق به، ومن ذلك تعريف بروان: الذي ذكر أن الاختبارات ((طريقة لقياس قدرة شخص ما، أو معرفته في مجال معين، فالاختبار مجموعة من الإجراءات أو الأسئلة التي يشكل مجموعها أداة قياس من نوع ما وتتطلب هذه الطريقة بشكل عام أداء أو نشاط من قبل الممتحن أو اللمتحن)).⁽⁵⁾ هذا التعريف يتناول الاختبارات بصورة عامة، ويوضح طبيعتها والغرض منها، ومن التعريفات ما يتناول الاختبارات اللغوية ومن ذلك التعريفات أدناه:

1. ((اختبارات اللغة نوع من الاختبارات التي يراد لها أن تقيس ما حصله المتعلم في برنامج معين أو مستوى معين، أو تقيس كفايته العامة في اللغة.))⁽⁶⁾
 2. ((مجموعة الأسئلة التي تقدم للدارس لقياس قدراته في مهارة لغوية ما، وما الذي يمتلكه من تلك المهارة؟ وما مدى تقدُّمه فيها؟ وما مستواه مقارنة بغيره من الدارسين.))⁽⁷⁾
 3. ((مجموعة من الأسئلة يطلب من المتعلم أن يجيب عنها بهدف قياس كفاءاته اللغوية المستهدفة في الاختبار، وبيان مدى تقدمه فيها مقارنة بزملائه.))⁽⁸⁾
- يلاحظ في التعريفات أعلاه اتفاقها في كون الاختبار عبارة عن أسئلة يراد بها قياس الكفاءة اللغوية
- للممتحن في موضوع ما من موضوعات اللغة، كما يتفق التعريفان الثاني والثالث في كون الاختبار يقيس الكفاءة اللغوية للممتحن مقارنة بأقرانه.
- أما النحو في اللغة فقد ورد في معجم لسان العرب: ((النَّحْوُ: القَصْدُ والطَّرِيقُ، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نَحَاهُ يَنْحُوهُ وَيَنْحَاهُ نَحْوًا وَاِنْتِحَاهُ.))⁽⁹⁾ وقد أخذ مصطلح النحو معناه الاصطلاحي من ذلك المعنى اللغوي (القصد)، حيث عرض أبو الأسود الدؤلي على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ما صنعه في ذلك العلم واستأذنه في أن يصنع في ذلك العلم نحو ما صنع.⁽¹⁰⁾ ثم ازداد الاهتمام بعلم النحو، فصنفت فيه الكتب، وقد ذكر بعض العلماء تعريفاً للنحو في مؤلفاتهم، وهي تعريفات متقاربة في المعنى، وهذه طائفة من تعريفاتهم:
1. تعريف ابن السراج: ((النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب...))⁽¹¹⁾

2. تعريف ابن جني: ((هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق ممن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة.)).⁽¹²⁾
3. تعريف السكاكي: ((علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.)).⁽¹³⁾
4. تعريف الجرجاني: ((علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده.)).⁽¹⁴⁾ يلاحظ في التعريفات أعلاه أنها تحدد النحو بكونه العلم الذي يعرف به التغيرات التي تحدث للكلمات العربية، سواء أكان ذلك أثناء التركيب (الجمل) أو خارج التركيب (بناء الكلمة)، وهذا هو التعريف الذي يعتمد عليه البحث، حيث سيتناول مسائل اختبارية تتعلق بالجمل وأخرى تتعلق ببناء الكلمة خارج التركيب. بناء على التعريفات السابقة لكل من الاختبار والنحو تتحدد معالم مصطلح (الاختبار النحوي)، فالمراد بالاختبار في هذه الدراسة هو كل سؤال أو أسئلة يمكن أن تقيس كفاءة الممتحن في موضوع السؤال، أما مصطلح (النحو) فيشمل كل أبواب النحو العربي، الذي يتناول بناء الكلمة سواء أكانت خارج التركيب أو داخله، وبذلك يعني مصطلح (الاختبار النحوي) -المذكور في عنوان البحث- كل سؤال أو أسئلة نحوية تقيس كفاءة الممتحن في أي جزئية من موضوعات النحو العربي.

أنواع الاختبارات النحوية

تتفق الاختبارات النحوية جميعها في كونها عبارة عن مسائل يلقيها المُخْتَبِرُ؛ ليقيس بها مدى فهم المُخْتَبَرِ لجزئية محدّدة من النحو، ثم يختلف بعضها عن بعض في أمور واعتبارات يتعلّق بعضها بالمحتوى وبعضها بالمُخْتَبَرِ، وهذه أنواع الاختبارات النحوية من حيث المحتوى:

1. المسائل الطوال: درج بعض النحاة على بناء بعض المسائل النحوية الطويلة، ومن أولئك النحاة أبو العباس المبرد، الذي ذكر في كتابه (المقتضب) تسعة عشرة مسألة من تلك المسائل، ومنها هذه المسألة: ((عُلِمَ المُدْخِلُ المُدْخِلَهُ السَّجَنَ زَيْدٌ أَخُوهُ غُلَامُهُ الْمُظَنُونُ الْآخِذَ دِرَاهِمَهُ زَيْدٌ)).⁽¹⁵⁾ يمتحن بهذه المسألة الطالب، وذلك بتحديد كل عامل فيها وعمله، وحل هذه المسألة كما يلي: ((نصبت (المُدْخِلَهُ) بالمُدْخِلِ، ونصبت (السجن)، لأنه مفعول، ورفعت (زيداً) بأنّه أدخله، ورفعت (أخاه) بالابتداء، وجعلت (غلامه) خبره، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لِعُلِمَ و(المظنون) صفة للغلام، وفيه ضميره، و(الآخذ) المفعول الثاني لمظنون وهو منصوب، و(زيد) هو الفاعل الذي أخذ، والدراهم منصوبة بالآخذ)).⁽¹⁶⁾ يلاحظ في هذه المسألة أنها تقيس الكفاية النحوية للممتحن في عدة أبواب نحوية مجتمعة، وسيتم التطرق لهذا النوع من المسائل بالتفصيل في الباب الثاني من البحث- إن شاء الله.

2. مسائل التمرين: هي مسائل صرفيّة ابتكرها النحاة ((وهم يعنون بها؛ التدريب على صياغة كلمات على وزن كلمات أخرى)).⁽¹⁷⁾ وقد يكون ذلك في ألفاظ لم تسمع من العرب، وإنما الغرض منها التمرين والتمكن من التصريف، وتلك المسائل تكون على ضربين: أحدهما يتعلّق بالقدرة على بناء كلمات على أوزان عربية معلومة، والآخر، يتعلّق بالرغبة في التدريب والتمرن على إحكام الصناعة النحوية لدى الدارس

أيضاً وتعمل النصب.⁽²⁵⁾ ومن الألغاز التي تتعلّق بيان الوجه الإعراب للكلمة الملغز فيها- ما جاء في قول الشاعر:

جاءك سليمان أبوهاشما فقد غدا سيدها الحارث

وقد جاء الإلغاز في البيت أعلاه ، وشرحه يتعلّق بتوجيه إعرابه، فيكون على النحو التالي: جاء: فعل ماضٍ، و(كسليمان): جار ومجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، و(أبوها): فاعل جاء، وعلامة رفعه الواو، و(شما): فعل أمر من شام البرق، واتصلت به نون التوكيد، فقلبت (ألفاً) حكماً، ونصب (سيدها) بالفعل (شما)، والحارث: فاعل غدا.⁽²⁶⁾

يتضح مما سبق ذكره أنّ الألغاز النحوية نوع من أنواع الاختبارات، ويمكن من خلالها معرفة الحصيلة العلمية للمختبر في هذا الموضوع (النحو) من جانب، بالإضافة إلى التعرف على براعته في تتبع المعنى من الكلام - وسبر أغواره عن طريق استخدام القواعد النحوية التي تعينه على ذلك الأمر - من جانب آخر.

4. مسائل المناظرات: تعني المناظرة في اللغة: ((أن تناظر أخاك في أمر إذا نظرتما فيه معاً كيف تأتيانه.)).⁽²⁷⁾ أما في الاصطلاح فتعني: ((النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب.)).⁽²⁸⁾ وتقوم المناظرة على أربعة أركان: أحدها: موضوع المناظرة، وهو المسألة الخلافية التي يدعيها أحد المتناظرين ويعترض عليها الآخر، والثاني: المتناظران، وهما طرفا المناظرة، والثالث: الحكم: وهو الجهة الخبيرة في المسألة المتنازع عليها، ويرجع المتناظران إليه للفصل بينهما، والرابع: الجمهور، وهم النظارة الذين يشهدون المناظرة، وقد يناصرون أحد طرفي المناظرة على الآخر.⁽²⁹⁾ ومن أشهر المناظرات النحوية ما يعرف بـ(المسألة الزنبورية)، وتفاصيلها كما يلي:

1. موضوع المناظرة: رفع الضمير أو نصبه بعد إذا الفجائية.

2. طرفا المناظرة: سيبويه والكسائي وهما أماما النحو في زمنهما.
3. الحكم: بعض أعرب الحُطمة.
4. الجمهور: مناصرو الكسائي وتلاميذه كالفراء والأحمر وغيرهما من المناصرين.
- يظهر الجانب الاختباري في تلك المناظرة في كونها تقوم على السؤال التالي: كيف تقول: ((كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي، أو هو إياها؟)). فكان رد سيبويه: ((فإذا هو هي)). فقيل له: أخطأت. ثم كانت الاستعانة بالأعراب للفصل بين المتناظرين، فكان الحكم في صالح الكسائي.⁽³⁰⁾
- ويظهر الجانب الاختباري في المناظرة في كونها تحتوي على سؤال أو أسئلة اختبارية، تقيس مدى إلمام الطرف المسئول فيها بالموضوع المختلف فيه، وهي بمثابة اختبارات بين الأنداد، الذين يتماثلون في المرتبة العلمية أو القابلية بين الجمهور، وتظهر بينهم أو بين جمهورهم عوامل المنافسة، فتأتي المناظرة لتفضّل بعضهم عن بعض على أساس من الاختبارات النحوية، التي يسأل فيها بعضهم الآخر، ثم يجيب كل من المتناظرين عن المسألة بما يراه صواباً، على أن يكون الفيصل بينهما حكماً يرضون حكمه، أو على الأقل يتفقان على تحكيمه بينهما.
5. مسائل المجالس: هي مسائل تتخلل مجالس النحاة، يحاول بعض النحاة من خلالها أن يمتحن أقرانه في النحو، ليعرف مدى إلمامهم به، وتختلف عن المناظرات في كونها لا يحكم فيها محكم بينهما، بل يكتفي المُختبر بذكر الجواب إذا أخطأ المُختبر في الإجابة عن السؤال، ومن ذلك ما جرى بين اليزيدي⁽⁴⁾ والكسائي، حيث طلب الأول من الآخر أن ينظر في الشعر أدناه إذا كان فيه عيب أم لا:
- ما رأينا خَرَباً نـ قَرَّ عنه البيضُ صَقْرُ
لا يكونُ العَيْرُ مهراً لا يكونُ المَهْرُ مَهراً

فذكر الكسائي أنّ الشاعر أخطأ فأقوى، وأنّ مهراً منصوب على أنّه خبر كان، فردّ اليزيدي أنّ الشعر صحيح، ولم يقو، والمهر مهر: مبتدأ وخبر.⁽³¹⁾ وهذه المسألة النحوية في الشعر أعلاه تقيس مدى الإمام بالتوجيه الإعرابي الذي يجعل الشعر صحيحاً وليس فيه إقواء أو لحن في روايته.

أمّا من حيث المُختَبَر فيوجد نوعان من الاختبارات النوعية، أحدهما هو الاختبار المفرد، وهو الذي يوجّه لشخص بعينه، وكثير من الأمثلة السابقة تصلح لذلك، والآخر: هو الاختبار الجماعي، الذي يوجّه لمجموعة من الأشخاص المتقاربون في المستوى، ومن ذلك ما جرى في مجلس أبو إسحاق الزجاج، اختبر أبو إسحاق الزجاج رواد مجلسه ذات يوم، وذلك بسؤالهم عن كيفية تصغير كلمة (المُهَوَّان)، والتي وردت في قول الشاعر:⁽³²⁾

قَدْ طَرَقَتْ سَلَمَى بِلَيْلٍ هَاجِعًا * يَطْوِي إِلَيْهَا مُهَوَّانًا وَسِعَا

فخاض من في المجلس في المسألة فلم يأتوا بطائل، ولم يردوا بإجابة ترضيه، ثم أجاب عن السؤال بنفسه، وذكر أن تصغير كلمة (المُهَوَّان) يكون على (مُهَيِّن)، ثم شفع رأيه بعلّة نحوية ألا وهي أنّ الكلمة التي يزيد عدد حروفها عن أربعة أحرف ولم يكن رابعها حرف مد ولين- ترد حروفها إلى

أربعة أحرف عند التصغير، وذلك كما في كلمة (سفرجل) تكون عند التصغير (سُفَيْرَج)، و(فَرَزْدَق) تكون عند التصغير (فُرَيْزِد).⁽³³⁾ يتضح من هذا الاختبار أنّه اختبار جماعي، اختبر به الزجاج مجموعة من طلابه، ولكن لم يتمكن أحد منهم من التوصل للإجابة الصحيحة له، حتى اضطر الزجاج إلى توضيح الإجابة بنفسه.

طرق بناء الاختبارات النحوية

يقصد بطرق البناء الشكل الذي يُقدّم فيه الاختبار النحوي، وذلك من حيث عدد الأسئلة ونوعها، وعلاقتها بعضها ببعض، وذلك كما في النماذج التالية:

أولاً- اختبار السؤال المفرد: يُبنى هذا النوع من الاختبارات على سؤال واحد ولا يتجاوزه، ثم يعطى المُختَبَر برهة من الزمن للإجابة عنه، ثم يصحح فوراً بالقول صدقت إذا كانت الإجابة صحيحة، وبالقول أخطأت إذا كانت الإجابة خاطئة، ثم تبين الإجابة الصحيحة عن السؤال، وقد يكون ذلك مشفوعاً بالحجة اللغوية، أو معضداً بالعلل النحوية. وذلك كما في النماذج التالية:

1. اختبار الكسائي في حلقة يونس بن حبيب:

كان ذلك عندما انضم الكسائي لحلقة يونس بن حبيب لأول مرة، وتفصيله كما يلي:

المُختَبَر: ابن أبي عيينة.

السؤال: (أولق) هل ينصرف أم لا؟

إجابة الكسائي: (أولق) على وزن (أفعل) فلا ينصرف.

نوع الإجابة: خاطئة.

الإجابة الصحيحة: (أولق) (فوعل) و(الهمزة) أصلية، وهي (فاء) الكلمة.

الدليل: لأنه يمكنك قول رجل (مأولق) بمعنى (مجنون)، فتثبت (الهمزة)، وهذا رأي

يونس بن حبيب.⁽³⁴⁾

مناقشة المسألة

يتضح في المسألة السابقة اختلاف الإجابتين لاختلاف الوزنين، فلو كانت على وزن

(أفعل) لكانت

ممنوعة من الصرف، وبناء عليه تكون إجابة الكسائي خاطئة، وذلك كما اتضح في المسألة.

وقد بنى يونس بن حبيب وابن أبي عيينة الإجابة على أن معنى الكلمة هو أولق من (مأولق) بمعنى (مجنون)، وبذلك كانت الكلمة عندهم غير ممنوعة من الصرف، وهذا الرأي يعضده من اللغة قول الأعشى: (35)

وَتُضْبِحُ عَنْ غِبِّ السَّرَى وَكَأَنَّمَا أَلَمَّ بِهَا، مِنْ طَائِفِ الْجِنِّ أَوْلَقُ

ولم يكن الكسائي وحده من جعل كلمة (أولق) على وزن (أفعل)، بل تابعه في ذلك الجوهري في (الصاح)، حيث قال: ((هو أفعل، لأنهم قالوا: ألق الرجل فهو مألوق، على مفعول)). (36) وقد ردّ عليه ابن بري بقوله: ((قول الجوهري هو أفعل لأنهم قالوا ألق الرجل سهو منه، وصوابه هو فوعل لأن همزته أصلية بدليل ألق و مألوق، وإنما يكون أولق أفعل فيمن جعله من ولىق يلىق إذا أسرع)). (37) يوضح ابن بري في النص أعلاه أن الكلمة (أولق) لها معنيان من جهة الاشتقاق، أحدهما: بمعنى (أسرع) وهو من (ولق يلق إذا أسرع)، والآخر: بمعنى مجنون، وهو (ألق فهو مألوق إذا أصابه مس من الجن). وبالعودة إلى المسألة الاختبارية يتضح أنّ إجابة الكسائي تحتل الصواب إذا كانت بمعنى أسرع، وحينها ستكون على وزن (أفعل)، وهي بذلك ممنوعة من الصرف وإجابة الكسائي صحيحة.

2. اختبار الأصمعي الكسائي:

المُخْتَبِرُ: الأصمعي.

السؤال: {طيف من الشيطان}، (38) ما هو الفعل؟

إجابة الكسائي: (فيعل) ولكنه محذوف، وهو كميّ ميت وهين وهين.

نوع الإجابة: خاطئة.

الإجابة الصحيحة: طاف يطيف طيفاً.

الدليل: اشتاق الكلمة من: (((طاف يطيف طيفاً) إذا ألمّ مثل (باع يبيع بيعاً)).⁽³⁹⁾

واستدل الأصمعي على ذلك في بقول الشاعر:⁽⁴⁰⁾

ما لدَّبِيَّة منذُ اليوم لم أرهُ وسط التَّدِيّ فلم يُلِمِّم ولم يَطِفِ

مناقشة المسألة

يُلاحظ في إجابة الكسائي أنّها قد يُنبت على القياس، حيث قاس (طيف) على (ميت) و(هين) وهما على وزن (فَعَل)، ويجوز فيهما التخفيف فيقال (ميت) و(هين)، ولكن

هذا القياس لا يستقيم لأنه يتعارض مع الاستخدام اللغوي حيث وردت كما يلي: ((طاف به الخيال طوفاً، ألمّ به... طاف الخيال يطيف طيفاً)).⁽⁴¹⁾ وبناء عليه يكون

وزن الكلمة (فَعَل)،⁽⁴²⁾ والفعل منها على (فعل: يفعل).

3. اختبار الكسائي في حضرة المهدي:

عندما قرر المهدي أن يجمع بين أبي محمد اليزيدي وبين الكسائي، وقد وصفاه بالعلم بالنحو، فقال أبو محمد اليزيدي للكسائي: أأسألك أم تسألني؟ فقال: سل، فسأله أبو محمد اليزيدي:

السؤال: كيف تقول: (مررتُ حجّاماً برجل)؟

إجابة الكسائي: أقول: مررتُ حجّاماً برجل.

فتدخل المهدي واستوقف الكسائي يسأله عمّن هو الحجّام هو أم الرجل، فإن كان هو الحجّام فالمسألة قبيحة، وإن كان الرجل هو الحجّام فإنّه فرق بينه وبين نعته.

دفاع الكسائي عن إجابته: حيث ذكر أن العرب تقول ذلك، مستشهداً بقول كُثَيِّر:

لِعَزَّةٍ مُوحِشاً طَلُّ⁽⁴³⁾

فسكت المهدي. ولكن اليزيدي لم يسكت، وقد بيّن أنّ (مررت) ليس كـ(موحشاً طلل)، لأنّ مررت تتعلق باسم تجره، ولا يفرق بينها وبين حرف الجر، فاستحسن المهدي الإجابة وقال له: صدقت، وحكم لصالح أبي محمد اليزيدي على الكسائي.⁽⁴⁴⁾

مناقشة المسألة

أصل هذه المسألة أنّ (حجماً) صفة لـ(رجلٍ)، ولكنها تقدمت على موصوفها، فُنصبت على أنّها حال، وعلى هذا الأصل استشهد الكسائي بقول الشاعر على نصبه الصفة المتقدمة -على موصوفها- حالاً. ولكن هذا لا يصدق في سؤال الجملة التي اختبر بها، حيث فصل (حجماً) بين الفعل (مررت) وما يتعلق به (برجل)، وذلك مما لا يجوز في تقدم الحال على صاحبها النكرة المجرورة، وذلك كما ذكر سيبويه في كتابه: ((مررت قائماً برجلٍ لا يجوز، لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء)).⁽⁴⁵⁾ وهذا رأي البصريين، وعلى الرغم من أنّ اليزيدي نقض اعتماد الكسائي على بيت كثير عزة شاهداً على صحة رأيه -فإن النحاة المتأخرين أجازوا ذلك، ولهم شواهد من اللغة تثبت صحة هذا الاستخدام، ومن ذلك قول الشاعر:⁽⁴⁶⁾

فَإِنْ تَكُ أَرْوَادُ أُصْبِنَ وَنُسُوهُ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَانًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

والشاهد في البيت أعلاه: تقدم الحال (فرعاً) على صاحبها المجرور (بقتل).⁽⁴⁷⁾ وبناء عليه فإن إجابة الكسائي صحيحة، ولها ما يعضدها من شواهد اللغة.

ثانياً- اختبار السؤال المتفرّع: يُبنى هذا النوع من الاختبارات في الأساس على سؤال واحد، ثم يشتق منه سؤالاً آخر أو عدّة أسئلة بناء على الإجابة التي يبديها المُختَبَر عن السؤال الأول، وذلك كما في النماذج التالية:

1. اختبار الكسائي في بيت عيسى بن عمر الثقفي:

عندما قدم الكسائي إلى عيسى بن عمر الثقفي لزيارته في بيته وهو مريض، وتفاصيله كما يلي:

المُخْتَبِر: عيسى بن عمر. السؤال الأول: كيف تقرأ هذا الحرف { أَرْسَلُهُ مَعَنَا عَدَا يَرْتَع وَيَلْعَب }؟⁽⁴⁸⁾

الإجابة: أقرأها { يرتع ويلعب }.

السؤال الثاني: لِمَ لم تقرأها يرتعي ويلعب، فتثبت الياء أو تشير إليها؟

الإجابة: (يرتع) من (رتعت) لا من (رعت).

وقد استحسّن عيسى بن عمر هاتين الإجابتين وقال له: صدقت.⁽⁴⁹⁾

مناقشة المسألة:

كانت إجابة الكسائي صحيحة لأنها مبنية على اشتقاق الكلمة من (رتع)، التي هي بمعنى يلهو وينعم أو يسعى وينبسط،⁽⁵⁰⁾ وبناء عليه فإن (الياء) التي في أول الفعل هي (ياء) المضارعة، وأنَّ الفعل يقرأ بتسكين الحرف الأخير- (لام) الفعل- (يرتع)، لأنه مجزوم في جواب الطلب (أرسله)،⁽⁵¹⁾ أمَّا السؤال الثاني فهو يشير إلى احتمال أن تكون الكلمة (يرتعي) من تَرَعَى الغنم وتَرْتَعِي أي تأكل،⁽⁵²⁾ وقد قرأ بكسر العين (يرتع) ابن كثير المكي،⁽⁴⁾ و(نرتع) نافع المدني،^(**) وهنا يكون الفعل المضارع مجزوم بحذف حرف العلة.⁽⁵³⁾ وهذا ما أشار إليه عيسى بن عمر بسؤاله الثاني. كما يُلاحظ في المسألة السابقة أنَّ سؤالها الثاني فرع من الأول، وكان الغرض منه التأكد من أنَّ المختبر قد أجاب بناء على توجيهه نحوي محدّد، ولم تكن إجابته الصحيحة على سبيل المصادفة.

2. اختبار الكسائي في حلقة يونس بن حبيب:

حيث تعرّض لذلك الاختبار في حلقة يونس بن مروان بن سعيد بن عباد، وتفصيله كما يلي:

المُختَبِر: مروان بن سعيد بن عباد.

السؤال الأول: أَيُّ تشبه أَيُّ من الكلام؟

الإجابة: ما، ومن.

السؤال الثاني: كيف تقول: لأضربنَّ من في الدار؟

الإجابة: قال: لأضربنَّ من في الدار.

السؤال الثالث: كيف تقول: لأركبنَّ ما تركب؟

الإجابة: قال: لأركبنَّ ما تركب.

السؤال الرابع: كيف تقول: ضربت من في الدار؟

الإجابة: قال: ضربت من في الدار.

السؤال الخامس: كيف تقول: ركبت ما ركبت؟

الإجابة: قال: ركبت ما ركبت.

السؤال السادس: كيف تقول: لأضربنَّ أيَّهم في الدار؟

الإجابة: قال: لأضربنَّ أيَّهم في الدار.

السؤال السابع: كيف تقول: ضربت أيَّهم في الدار؟

الإجابة: قال: لا يجوز.

السؤال الثامن: لماذا؟

الإجابة: قال: أَيُّ هكذا حُلِّقت. (54)

مناقشة المسألة:

يُلاحظ في المسألة أعلاه أنّها كثيرة التفرُّع، وقد أجاب الكسائي عن معظم أسئلتها المتفرعة بطريقة صحيحة، ولكنه لم يجب عن السؤال الثامن بما كان متوقّعا عنه، حيث أن السؤال الثامن مبني أصلاً على إجابته عن السؤال السابع، وكان متوقّعا عنه أن يأتي بتعليل للجواب، ولكنه أجاب بدلاً من ذلك بأنّها خلقت هكذا،⁽⁵⁵⁾ أي لا يجوز استخدامها مع الفعل الماضي في ذلك الاستخدام، وربما كانت تلك إجابة تظهر ضيقه من السؤال، حتى أن يونس عتّف أصحابه على ذلك بقوله: ((تؤذون جليسننا، ومؤدّب ولد أمير المؤمنين)).⁽⁵⁶⁾ وقد ذكر ابن السراج -في كتابه (الأصول) تعليلاً مقبولاً لذلك، وفحواه أنّ (أيّاً) هي بمعنى بعض مضاف إلى مجهول مبهم، فإذا كان الفعل المستخدم في الجملة

ماضياً، فإنه يعنى العلم ببعض ما نزل به الفعل، فلا يستقيم معنى (أيّ) في الاستخدام مع الماضي، ويجوز استخدامها مع الفعل المستقبل؛ لتحقيق صحة معناها- الإضافة إلى مجهول مبهم- مع استخدامها معه.⁽⁵⁷⁾

3. اختبار مروان أبا الحسن الأخفش:

المُختَبَر: مروان بن سعيد بن عباد.

السؤال الأول: (أزیداً ضربته أم عمراً)، أي شيء تختار فيه؟

الإجابة: قال: (النصب) لوجود (همزة) الاستفهام.

السؤال الثاني: أَلست تختار النصب عندما يكون الفعل هو المستفهم عنه نحو (أزیداً

ضربته، أعبد الله مررت به)؟

الإجابة: قال: بلى.

توضيح من مروان: حيث ذكر أنّ في جملة (أزیداً ضربته أم عمراً؟) يكون الفعل مستقراً ومعلوماً عنده، فهو يسأل عن غيره، أي يسأل عمّن وقع عليه الفعل، وعليه يكون الاختيار الرفع؛ لأنّ المسئول عنه اسم وليس فعلاً، فأقرّ الأخصّش بأنّ هذا هو القياس، وهذا مخالف لإجابته الأولى.⁽⁵⁸⁾

مناقشة المسألة:

تستند إجابة الأخصّش عن السؤال الأول على قاعدة نحوية تتمثل في أنّ أدوات الاستفهام يقع بعدها الفعل، فإذا وقع بعدها الاسم فإنّه من باب التوسّع في الاستخدام اللغوي، يقول سيبويه عن ذلك: ((وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدعوا بعدها الأسماء.)).⁽⁵⁹⁾

وعلى هذه القاعدة بنى الأخصّش إجابته على أنّ الاختيار في (أزیداً ضربته أم عمراً؟) هو النصب، أما توضيح مروان فمبنيّ على أنّ السبب في اختيار النصب له علاقة بالمجهول المسئول عنه، فإن كان المجهول فعلاً فالاختيار النصب كما في جملة (أزیداً ضربته؟). ويكون الاختيار الرفع إذا كان المجهول المسئول عنه هو الاسم كما في جملة (أزیداً ضربته أم عمراً؟)، وقد صار المجهول المسئول عنه هنا الاسم لوجود اسمين في الجملة، وكل منها يمتثل أن يكون هو المضروب، والشيء الظاهر في الجملة أن وقوع الضرب معلوم لدى السائل ولكن لا يدري على من وقع ذلك الضرب، وهذا توجيه مقبول لاختيار النصب في ذلك الموضع، وقد علّق أبو عثمان المازني على هذا بقوله: ((وهو أيضاً القياس عندي، ولكن النحويين اجتمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل.)).⁽⁶⁰⁾ وبما أنّ الاستخدام اللغوي يجيز الرفع والنصب،⁽⁶¹⁾ أما الاختيار النحوي بينهما فهو أمر يرجع إلى المستخدم،

فيستخدم منهما ما يريد أو ما يراه مقبولاً عنده- فهذا يعني في النهاية أنّ إجابة كلّ منها صحيحة.

كما يظهر في الاختبار أنه ذو تفرّع بسيط، والسؤال الثاني منه مبنيّاً على أنّ الإجابة عن السؤال الأول خاطئة، فهو محاولة لتوضيح وجه الخطأ خطوة بخطوة، مع بيان الحجّة في ذلك.

4. اختبار أبي عثمان المازني ابن السكّيت:

حيث جمع مجلس محمد بن عبد الملك الزيات بين أبي عثمان المازني ويعقوب بن السكّيت،

فطلب محمد بن عبد الملك من المازني أن يسأل ابن السكّيت عن مسألة، وقد كانت هنالك علاقة مودة بين الرجلين، فلم يجب أبو عثمان المازني أن يخرج صديقه ابن السكّيت لعلمه عدم تمكنه من

النحو، فلم يسأله حتى ألحّ عليه صاحب المجلس، فتخيّر له المازني أسهل المسائل في تقديره، فكان الاختبار التالي:

السؤال الأول: ما وزن كلمة (نَكْتَل)؟ التي وردت في قوله تعالى: {ارسل معنا أخانا نكتل} (62)

إجابة ابن السكّيت: (نَفْعَل).

تلميح من أبي عثمان: حيث ذكّره بأن ذلك يقتضي أن يكون ماضي الفعل (كَتَل).
تغيير الإجابة: فغيّر ابن السكّيت رأيه وذكر أنّه على وزن (نَفْتَعَل).

السؤال الثاني: (نَفْتَعَل)، على كم حرفٍ هو؟

إجابة ابن السكّيت: خمسة أحرف.

السؤال الثالث: (نَكْتَل)، على كم حرف هو؟

إجابة ابن السكّيت: أربعة أحرف.

السؤال الرابع: كيف تكون أربعة أحرف بوزن خمسة؟

وحينها سكت ابن السكّيت وقد انقطع خجلاً.⁽⁶³⁾

مناقشة المسألة

هذا الاختبار على تفرُّع أسئلته من الاختبارات البسيطة، وكان من الممكن أن يكتفي فيه المُختَبِر

بالسؤال الأول لو أنّ المُختَبِر أجاب عنه بالإجابة الصحيحة، وتسبّب في طوله وتفرُّعه تعثّر المُختَبِر في الوصول إلى الحل الصحيح، ومحاوله المُختَبِر مساعدته بالتلميحات والأسئلة حتى يوحى له

بالإجابة الصحيحة، وبما أنّ المسألة عن الميزان الصرفي لكلمة (نَكْتَلُ)، كان على المُختَبِر مقابلة الأصول بالأصول بين الكلمة وبين وزنها على الميزان الصرفي، ويعبّر عن الحرف الزائد فيها بلفظه، على أن يحذف من الميزان الصرفي ما يُقَابِل الحرف المحذوف من الكلمة، وبما أن نكتل هي من (كال: يكيل) على وزن (فَعَلٌ: يَفْعُلُ)، فحرف (الكاف) يُقَابِل (الفاء) في الميزان، و(حرف العلة) يُقَابِل (العين) في الميزان، وحرف (اللام) يُقَابِل (اللام) في الميزان، و(نَكْتَلُ) هي في الأصل (نَكْتِيلُ)، وقد قُلِبَت (الياء) (ألفاً) لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت (عين الكلمة) (حرف العلة) بسبب التقاء الساكنين،⁽⁶⁴⁾ وسبب ذلك أن حرف العلة ساكن في أصله، وسُكِّن (لام الكلمة) (اللام)؛ لأنّ الفعل (نكتال) وقع مجزوماً في جواب الطلب (أرسل)، وبناء عليه صارت الكلمة (نَكْتَلُ)، وبما أن النون في أولها زائدة فهي (حرف المضارعة)، وكذلك التاء زائدة وهي (تاء الافتعال) - فيُعَبَّر عنهما بلفظيهما، كما أنّ

(عين الكلمة) محذوف فيُحذَف من الميزان، وبناء على ذلك كلّه يكون وزن (نَكْتَل) هو (نُقْتَل).

4. اختبار التّوزيّي أبا حاتم:

أجرِي ذلك الاختبار في مجلس أبي الحسن الأخفش، وذلك بخصوص كتاب (المذكر والمؤنث) لأبي حاتم، وكان الاختبار كما يلي:
السؤال الأول: (الفردوس) مذكر أم مؤنث؟
إجابة أبي حاتم: مذكر.

السؤال الثاني: أن الكلمة جاءت مؤنثة في الآية الكريمة: { الَّذِينَ يَرْتُؤْنَ الْفِرْدَوْسَ }⁽⁶⁵⁾
إجابة أبي حاتم: ذلك حمل على المعنى، أي معنى الجنة، فلذلك كان تأنيث اللفظ، وهذا كما جاء في قوله تعالى: { مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا }⁽⁶⁶⁾
فأنت المثل وهو مذكر حملاً على معنى الحسنّة، ومنه في الشعر قول عمر بن أبي ربيعة:
(67)

فَكَانَ مِجَنِّي دُونَ مَنْ كُنْتَ أَتَقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْبَانٍ وَمُعَصِرٍ^(الطويل)

فَأَنْتَ وَالشَّخْصَ مَذَكَّرَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى النِّسَاءِ، وَقَوْلِ الْآخِرِ:⁽⁶⁸⁾

وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطِنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرُ

فَأَنْتَ بَطْنٌ وَهُوَ مَذَكَّرَ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى الْقَبِيلَةِ.

السؤال الثالث: أن الناس يقولون: (نسألك الفردوس الأعلى).

إجابة أبي حاتم: هذه حجة لي لا عليّ، لأنّ الأعلى صفة للمذكر، وصفة المؤنث منه العليا.⁽⁶⁹⁾

مناقشة المسألة

يُلاحظ في الاختبار أعلاه مبنيٌّ في الأساس على مسألة صرفية تتعلق بكلمة (الفردوس)، ثم كان التفرُّع في الأسئلة من السؤال الأول، وذلك من أجل تخطيط أبي حاتم في جعله كلمة (الفردوس) من المذكر، وقد استطاع المُختَبَر أبو حاتم الإتيان بحجج تعضد رأيه، الأمر الذي جعل المُختَبِر (التَّوْزِي) مقتنعاً بصحة الإجابة الأولى (تذكير كلمة الفردوس)، وقد جاءت (الفردوس) في اللغة بمعنى الروضة، كما جاءت بمعنى البستان والوادي الخصب،⁽⁷⁰⁾ وبما أنَّ الكلمة مما يذكَر ويؤنث،⁽⁷¹⁾ فمن جعلها مذكر فهو على معنى البستان أو الوادي الخصب وهما مذكران، ومن جعلها مؤنث فذلك على معنى الروضة.

اختبار بناء الجملة المطوّلة

ظهر هذا النوع من الاختبارات عند المبرِّد في كتابه (المقتضب)، وذلك بغرض امتحان طلابه ومعرفة استيعابهم لدروسه النحوية،⁽⁷²⁾ ومنه المسألة الآتية: يقول المبرِّد: "ضَرَبَ الضاربِ عمرا المكرمَ زيدا أحبَّ أخواك". وعندما يُسأل الدارس عن تلك المسألة تنطق له بالتسكين، فيطالب بإعرابها. يقول المبرِّد عن حلِّ المسألة: "نصبت (الضرب) الأول بأحبَّ، وجررت (الضارب) بالإضافة، وعدَّيته إلى عمرو، ونصبت (المكرم) بالضرب الأول. والضرب الأول مُتَعَدٌّ؛ فإن أردت ألا تعديه قلت: ضَرَبَ الضاربِ المكرمَ زيدا أحبَّ أخواك. وهذا كله في صلة الضرب؛ لأنك أضفته إلى الضارب. وسائر الكلام إلى قولك (أحبَّ) متَّصل به."⁽⁷³⁾

التعليق على المسألة

يقوم بناء هذه المسألة على جملة طويلة، تحتوي على جملتين قصيرتين داخلها، ولا تستقلان في معناها عنها، فالجملة الأولى هي (الضارب) وصلته، والجملة الثانية هي

(المكرم) وصلته، وتقيس هذه المسألة عدّة أبواب نحوية، وهي: الفعل المتعدي ، وإعمال المصدر، وباب (الذي) وصلته، والمفعول به، والإضافة، فإذا لم يكن الدارس على علم بدقائق تلك الأبواب، وعلاقتها بعضها ببعض - فلن يستطيع الإجابة عنها. الاختبار المتعدد الأسئلة:

هذا النوع من الاختبارات يتميّز بتعدد الأسئلة النحوية إلى تركيبية وتصريفية، وقد تتفرّع بعض الأسئلة إلى أسئلة فرعية أخرى.

1. اختبار الزجاج أبا بكر بن الخياط:

وقد فاتش أبو إسحاق الزجاج أبا بكر بن الخياط عند قدومه لحلقته، وقد ذكّر له منزلته في النحو، فاخبره ببعض الأسئلة النحوية، وكانت كما يلي:

1. ((كيف تقول خمستكم بينكم درهم؟)).

إجابة ابن الخياط: لا يجوز، لعدم عودة شيء إلى الخمسة.
ما الصواب؟

إجابة ابن الخياط: ((بينهم درهم، أو بينها درهم)).

2. ((كيف تبني مثل جِرْدَحْل من قَوِيْت؟)).

إجابة ابن الخياط: بأنّ بناءها يكون على (قِيُوَ).

لم قلب الواو ياء؟

إجابة ابن الخياط: لأنّها ساكنة وما قبلها مكسور (عين الفعل)، وما بعدها (واو) وهو (لام الفعل)، فيكون البناء (قِيُوَوَ)، ثم قلبت (الواو) الأولى (ياء)، لتكون الكلمة (قِيُوَ).

توضيح من الزجاج: الإجابة خطأ، والصواب هو أن تكون الكلمة (قَوِيَّ).

سؤال من ابن الخياط ليؤكد صحة إجابته: كيف يبني مثل فِعْل من قَوِيْت؟

إجابة الزجاج: (قَوَّيٌّ).

استنتاج من ابن الخياط: قولك هذا يجعل من (فَعَّلَ) و(فَعَّلَل) شيئاً واحداً وهما وزنان مختلفان.

3. ((كيف تبني مثل عَثُولٍ من قَوِيْتِ؟)).

إجابة ابن الخياط: (قِيوَرٌ).

توضيح من الزجاج: الإجابة صحيحة لأنَّ (الواو) زائدة، فردَّ أبو بكر أنَّ (الواو) ملحقة، ويعامل الملحق معاملة الأصل.

4. ((كيف تبني مثل فَعَلَّ من غزوت؟)).

إجابة ابن الخياط: (غَزَيٌّ).

توضيح من الزجاج: الإجابة خطأ، وذكر أنَّ الصواب (غَزَوٌ).⁽⁷⁴⁾

مناقشة المسائل

يُلاحظ في الاختبار أعلاه أنَّه متعدّد المسائل ومتنوعها، حيث احتوى على أربعة أسئلة، منها سؤال تركيبى وبقية الأسئلة تصريفيّة، وذلك على النحو التالي:

1. السؤال الأول عن مسألة تركيبية تتعلّق بكيفية قول: خمستكم بينكم درهم. وكانت الإجابة بأنّ ذلك لا يجوز، لعدم عودة الضمير إلى الخمسة، والصواب أن يقول: خمستكم بينهم درهم، أو خمستكم بينها درهم، وذلك لأن (خمستكم) مبتدأ، والجملة بعده الخبر (بينهم/ أو بينها درهم)، وعندما يكون الخبر جملة فإنه يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ،⁽⁷⁵⁾ وبما أن المبتدأ هو (الخمسة) لا الضمير (كم)، فيجب أن يكون الضمير العائد مطابق للخمسة، وهذا ما استدعي أن يكون تركيب الجملة بالطريقة التي ذكرها ابن الخياط.

2. بخصوص السؤال الثاني فهو عن مسألة تصريفية، تتعلق بكيفية بناء مثل (جَرَدَحْل) من (قَوَيْت)، فكان جواب أبي بكر بن الخياط أنها على (قَبِيَّوْ)، وهي إجابة خاطئة عند الزجاج، والإجابة الصحيحة عنده هي (قَوَيْيْ)، وبالرجوع إلى أصل الكلمة (قَوِيَّيْ) هو (قَوو) باجتماع الواووين، وقلبت الواو الأولى الثانية ياء،⁽⁷⁶⁾ أمّا (جَرَدَحْل) فهي على وزن (فِعْلَلْ)، وهو وزن ملحق بالخماسي،⁽⁷⁷⁾ وعند بناء مثل (جَرَدَحْل) من (قَوو) على الأصل، يكون البناء (قَووَووَووْ)، فتقلب الواو الأخيرة (ياء) لأن العرب يستثقلون واوين في الطرف، ثم تقلب الواو التي قبلها (ياء)، لسكونها ووقوع الياء بعدها،⁽⁷⁸⁾ فتصير الكلمة (قَووِيَّيْ)، ثم تدغم الواو الأولى الساكنة في الثانية المتحركة؛ لأنها عين الكلمة وهي ساكنة وما بعدها (لام) الكلمة، فتدغم كما في كلمة (قَوَّة)،⁽⁷⁹⁾ وبذلك كله تصير الكلمة (قَوِيَّيْ)، ويلاحظ أنّ وزن (فِعْلَلْ) من (قَوَيْت) هو (قَوِيَّيْ) عند الزجاج، وقد علّق ابن الخياط على ذلك بأنّ الزجاج يجعل من وزني (فِعْلَلْ) و(فَعْلَلْ) شيئاً واحداً، والظاهر أنّ الخلاف بين الوزنين بيّن، حيث أنّ (قَوِيَّيْ) وهو من أربعة أحرف على وزن (فِعْلَلْ)، ووزن (قَوِيَّيْ) وهو على خمسة أحرف على وزن (فِعْلَلْ).

3. بخصوص السؤال الثالث فهو عن مسألة تصريفية، تتعلق بكيفية بناء مثل (عَثوَلْ) من (قَوَيْت)، فكانت إجابة ابن الخياط هي (قَبِيَّوْ)، وقد وافقه الزجاج على صحة الإجابة، وبالرجوع إلى وزن كلمة (عَثوَلْ) فهو على وزن (فِعوَلْ)،⁽⁸⁰⁾ وهذا الذي ذكره البناء الذي ذكره ابن الخياط ووافق عليه الزجاج

هو الأصل، ثم تقلب الواو فيه إلى ياء كما قلبت في سَيِّد، إذ أصلها سيود، ثم تدغم الياء في الياء، وتكون البناء الصيغته النهائية (قَبِيَّوْ) هي (قَبِيَّوْ).⁽⁸¹⁾

4. بخصوص السؤال الرابع فهو عن مسألة تصريفية، تتعلق بكيفية بناء مثل (فِعْلَلْ) من (غزوت)، فكانت إجابة ابن الخياط هي (غَزَيَّيْ)، وكانت الإجابة خاطئة عند

الزجاج، ويُنَّ له الصواب، وهو أنَّ بناء الكلمة هو (غِزْوٌ)، ولم تَعَلَّ الواو لأنَّها مدغمة فهي بمنزلة المتحركة.⁽⁸²⁾

الاختبار الملغز المتعدّد الأسئلة

ظهر هذا النوع من الاختبارات في مقامات الحريري، وتحديدًا في المقامة القطعية، حيث طرح أبو زيد السروجي اثني عشر سؤالاً نحوياً ملغزاً بعدد الحاضرين، وذلك لَمَّا لم يعترفوا بمعرفته بعلم النحو، فكان اختباره النحوي يحتوي على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ((ما كلمة هي إن شئتُم حرف محبوب أو اسم لما فيه حرف حلوب؟)).

السؤال الثاني: ((أي اسمٌ يتردّدُ بينَ فَرْدٍ حَازِمٍ وجمْعٍ مُلازمٍ؟)).

السؤال الثالث: ((أية هاء إذا التحقت أماطت الثقل. وأطلقت المعتقل؟)).

السؤال الرابع: ((أين تدخل السين فتعزل العامل. من غير أن تجامل؟)).

السؤال الخامس: ((ما منصوب أبداً على الظرف. لا يخفضه سوى حرف؟)).

السؤال السادس: ((أيّ مضاف أخل من عرى الإضافة بعروة. واختلف حكمه بين مساء وغدوة؟)).

السؤال السابع: ((ما العاملُ الَّذِي يَتَّصِلُ آخِرُهُ بِأَوَّلِهِ. وَيَعْمَلُ مَعكُوسُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ؟)).

السؤال الثامن: ((وأي عمل نائبه أرحب منه وكراً. وأعظم مكرراً. وأكثر الله تعالى ذكراً؟)).

السؤال التاسع: ((في أي موقع تلبس الذكران. براقع النسوان. وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال؟)).

السؤال العاشر: ((أين يجب حفظ المراتب. على المضروب والضارب؟)).

السؤال الحادي عشر: ((ما اسم لا يعرف إلا باستضافة كلمتين. أو الاقتصار منه على حرفين. وفي وضعه الأول التزام. وفي الثاني إلزام؟)).

السؤال الثاني عشر: ((ما وصف إذا إردف بالنون. نقص صاحبه في العيون. وقوم بالدون. وخرج من الزبون. وتعرض للهون؟)).⁽⁸³⁾

إجابات الاختبار

إجابة السؤال الأول: (نَعَمْ) فهي حرف للجواب، وهي اسم إذا أريد بها (الأبل).
إجابة السؤال الثاني: (سراويل)، وهذه الكلمة مفرد عند بعض النحويين وجمعها سراويلات، وعند بعضهم جمع مفردة (سروال)، وقد كنى عن ربطه الخصر بالحازم، وكنى عن كونه ممنوع من الصرف باللازم.

إجابة السؤال الثالث: هي (الهاء) الملحقة بالجمع نحو (صيارفة، وصياقلة)، فهذه الهاء تجعل الجمع غير ممنوع من الصرف بعد أن كان ممنوعاً منه، وذلك لأنه صار يشبه المفرد نحو (كراهية، ورفاهية)، وقد كنى عن المنع من الصرف بالمعتقل.

إجابة السؤال الرابع: هي (السين) التي تدخل على الفعل المضارع المسبوق بـ(أن)، فتمنع أن من العمل، وتتحول إلى أن المخففة، وذلك نحو: علم أن سيكون. وذلك كما في قوله تعالى: { عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى }⁽⁸⁴⁾ وتقديره (علم أنه سيكون).

إجابة السؤال الخامس: الظرف هو (عند)، لا يجره من حروف الجر شيء سوى (من).
إجابة السؤال السادس: المضاف هو (لَدُنْ)، فهو ملازم للإضافة وما بعده مجرور إلا حين مجي غدوة خلفه، فحينها ينصبها، وذلك لكثرة استخدامها في الكلام.

إجابة السؤال السابع: العامل هو (ياء) النداء، ومعكوسها (أي)، وهي أيضاً أداة نداء وتعمل مثل (ياء) النداء.

إجابة السؤال الثامن: العامل هو (باء) القسم، والمبدل منه والأكثر استخداماً هو (واو) القسم، فهو يدخل على الاسم والفعل والحرف، بينما لا يدخل (الباء) إلا على الاسم.

إجابة السؤال التاسع: الموضع هو مراتب الأعداد من ثلاثة إلى عشرة، حيث يذكر العدد إذا كان المعدود مؤنث، ويؤنث العدد إذا كان المعدود مذكر.

إجابة السؤال العاشر: هو الموضع الذي يلتبس فيه الإعراب إذا حدث تأخير وتقديم في الجملة، وذلك عند تعدُّر ظهور الحركة الإعرابية كما في الاسم المقصور، وذلك كما في (ضرب موسى عيسى)، فلن يعرف الضارب من المضروب إلا بحفظ مراتب الكلام (تقديم الفاعل على المفعول).

إجابة السؤال الحادي عشر: الاسم هو (مهما)، وفيها رأيان، أحدهما أنها مركبة من (مه) بمعنى (اكفف) و(ما)، والآخر أنها مركبة من (ما) و(ما)، فلما ثقلت زيد بينهما (الهاء) فصارت (مهما)، وهي لا يفهم معناها إلا بذكر جملتين الشرط والجواب، أو بالاختصار منها على حرفين (مه) بمعنى (اكفف).

إجابة السؤال الثاني عشر: اللفظ هو (ضيف) إذا لحقته النون يصبح (ضيفن)، وهو الذي يتبع الضيف.⁽⁸⁵⁾

التعليق على الاختبار

يُلاحظ في الاختبار أعلاه أنَّ معظم أسئلته من نوع السؤال المفرد المسجوع، الذي يتناول موضوعاً نحوياً واحداً، على أن تتمَّ تعمية الموضوع في فقرتين مسجوعتين، والفقرة قبل الفاصلة الأولى تتناول جزئية أو وصفاً منه، كما تتناول الفقرة الأخرى وصفاً آخر له من جهة أخرى، وقد تتناول الفقرة الأولى الموضوع من وجهة لغوية أي أن التعمية فيها تعود إلى المعنى اللغوي، بينما تتناوله الفقرة الأخرى من وجهة نحوية، أي أن تكون التعمية فيها من وجهة نظر نحوية، وذلك كما في هذا السؤال: ((اسمٌ يتردُّ بينَ فَرْدٍ حَازِمٍ وجمْعٍ مُلَازِمٍ)).⁽⁸⁶⁾ وقد يكون العكس حيث تكون الفقرة الأولى هي التي تتناول الموضوع من وجهة نظر نحوية، بينما الفقرة الأخرى تتناوله من

وجهة نظر لغوية، وذلك كما في هذا السؤال: ((ما كلمة هي إن شئت حرف محبوب أو اسم لما فيه حرف حلوب؟)).⁽⁸⁷⁾ كما أنّ بعض أسئلته من نوع السؤال المزدوج المسجوع، الذي يلتقي مع النوع الأول في السجع، ويختلف عنه في كونه يتناول موضوعين نحويين في سؤال واحد، كما يتميز بتعدد فواصله، وذلك كما في هذا السؤال: ((ما اسم لا يعرف إلا باستضافة كلمتين. أو الأقتصار منه على حرفين. وفي وضعه الأول التزام. وفي الثاني منه التزام)).⁽⁸⁸⁾ فهذا الاختبار ظاهره أنّه سؤال واحد، ولكنه يحتوي على موضوعين نحويين أو لهما تركيب (مهما) في أدوات الشرط الجازمة، والآخر موضوع اسم الفعل (مه) بمعنى (اكف).

كما تناولت بعض الأسئلة موضوعات نحوية مختلفة فيها بين النحاة، وذلك كما في هذا السؤال: ((اسم يتردّد بين فرد حازم وجمع مُلازم)).⁽⁸⁹⁾ وهو اسم مفرد عند سيبويه، حيث يقول في كتابه: ((أما سراويل فهو شيء واحد، وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر)).⁽⁹⁰⁾ كما ذكر المبرّد في سراويل قولين أحدهما السابق ذكره، والآخر ما نقله عن بعض العرب من أنّهم يجعلونها جمعاً مفردة (سرواله)، واستدل على ذلك بقول الشاعر:⁽⁹¹⁾

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ

والشاهد في الشعر أعلاه استخدام الشاعر لفظ (سِرْوَالَةٌ) مفرداً للجمع (سراويل).⁽⁹²⁾

وبالجملة الاختبار أعلاه يقيس كفاءة الدارس في موضوعات نحوية متعدّدة، حيث تناول شيئاً من الأبواب التالية: الحروف، واسم الفعل، والفعل، والاسم، والنداء، والممنوع من الصرف، والعدد، والقسم، وأدوات الشرط الجازمة، والظرف، والإضافة،

والجمع، هذا بالإضافة إلى قياسه معرفة الدارس في بعض المسائل النحوية المختلف فيها بين النحاة.

ملاحظات على الاختبارات السابقة

يُلاحَظ في تلك الاختبارات أنَّها تميّزت ببعض المميزات كما شابتها بعض العيوب، وهذه جملة من الملاحظات التي تتناول ذلك:

1. تميّزت الاختبارات النحوية في بدايتها بالواقعية، أي أنَّها تتناول مسائل لغوية ذات استخدام حقيقي، ولم تكن مسائل افتراضية، كما تميّرت تلك الاختبارات أيضاً بالبساطة في بنائها، حيث تتكوّن من سؤال مباشر، وقد يتفرّع منه سؤال أو أسئلة فرعية على علاقة نحوية به، هذا بالإضافة إلى تميّزها بالوضوح، فلا لبس في أسئلتها في الغالب.

2. ثم تطورت تلك الاختبارات وظهرت فيها أنواع أخرى تميّرت بتعدد الأسئلة وتشعبها، كما صارت تقيس أكثر من موضوع نحوي بعد أن كانت تقتصر على جزئية محددة من موضوع نحوي محدد، هذا بالإضافة إلى ظهور أنماط شكلية أخرى كمسألة الجملة الطويلة المترابطة، والأسئلة النحوية الملغزة.

3. اعترض بعضها معوّقات قد تؤثر على نتيحتها، وذلك كما في المقاطعة أثناء التفكير في الإجابة، ومنه ما جرى بين اليزيدي والكسائي بحضرة الخليفة المهدي، حيث سأل اليزيدي الكسائي: كيف تقول: إنّ من خير القوم أو خيرهم زيد؟ فسكت الكسائي طويلاً، فقال اليزيدي: لأنّ تجيب فتخطئ فتتعلم أحسن من هذه الإطالة. فقال الكسائي: إنّ من خير القوم أو خيرهم زيداً. فقال اليزيدي: ما رضي أن يلحن حتى لحن وأحال.⁽⁹³⁾ ومن شروط الاختبار الشفوي منح الممتحن الوقت الكافي للإجابة عن السؤال، وعدم مقاطعة إجابته عن ذلك،⁽⁹⁴⁾ وهذا ما لم يتوفر في الاختبار السابق

المذكور آنفاً، حيث قاطع اليزيدي الكسائي ولم يتركه ليفكر جيداً في الإجابة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى أن يخطئ في الإجابة.⁽⁹⁵⁾ كما لم تخل تلك الاختبارات من بعض عيوب الاختبارات الشفهية، ألا وهو تأثرها بذاتية المصحح،⁽⁹⁶⁾ الأمر الذي يجعل تصحيح الإجابة أحياناً وفقاً لما يخضع له المُمتَحِن من مذهب نحوي، حيث عدت بعض الإجابات الصحيحة بأنها خاطئة، وذلك كما في مسألة (أولق)، ومسألة (مررت حجاماً برجل)، فإجابتا الكسائي عنهما كانت صحيحة، ولهما ما يعضد صحتها من شواهد اللغة، ولكن المُمتَحِن في كلٍّ منهما عدَّ إجابة الكسائي خاطئة، وذلك بناء على الرأي والمذهب النحوي الذي يعتنقه. كما تأثرت بعض الاختبارات بذاتية المصحح، وذلك عندما تتدخل أفكار المصحح وميوله في نتيجة الاختبار، وذلك ما بدا في اختبار أبي عثمان صديقه ابن السكيت، حيث تحيَّر له أسهل الأسئلة؛ لأنَّه صديقه ويعرف قدره في النحو، فلا يريد أن يجرجه، كما تدخل أبو عثمان بالتلميحات اللازمة ليوجي له بالإجابة الصحيحة، ولكن مع ذلك كله لم يتمكن ابن السكيت من التوصل إلى الإجابة الصحيحة.

أهداف الاختبارات النحويَّة

ارتبطت الدرس النحويُّ بحلقات العلم، حيث يتلقى الطلاب النحو عن طريق المشافهة في تلك الحلقات، كما كانت الأسئلة النحويَّة تتخلل تلك الحلقات، وهي أسئلة يهدف بها العلماء إلى تحقيق أغراض وأهداف تعليميَّة نحوية، يتعلَّق بعضها بالمُختَبَر، وذلك كما يلي:

1. تحديد المستوى العلمي لدارس النحو: يكون ذلك من خلال طرح الأسئلة التي تظهر المستوى العلمي للدارس في النحو قبل الشروع في عملية التعليم، ومن ذلك أنَّ أبا العباس ثعلب لما أراد أن يكتب عن الرياشيِّ - عند قدومه بغداد - قال له: أسألك

عن مسألة، فقال أبو العباس: سل. فقال الرياشي: نَعَمَ الرَّجُلُ يَقُومُ. فكان رد أبي العباس ثعلب: ((الكسائي يضر رجل يقوم، والفراء لا يضر، لأنَّ نَعَمَ عنده اسم وعند الكسائي فعل ويقوم من صلة الرجل. وسيبويه يقول: عنه ترجمة.)).⁽⁹⁷⁾ وهذا النوع من الاختبارات يسمى حالياً باختبار تحديد المستوى أو اختبارات الاستعداد، وتكشف عن المهارات والقدرات التي يمتلكها الطالب في دراسة هذا الجانب من المقرر المراد تدريسه له، وتغطي تلك الاختبارات المعلومات التي يجب توفرها لدى الطالب قبل دراسة المقرر.⁽⁹⁸⁾ وقد كشفت هذه المسألة وجواب ثعلب عنها عن كفايته النحوية، ومدى إلمامه بالأراء النحوية فيها.

2. معرفة التحصيل النحوي بعد الدراسة: من ذلك أنَّ أبا الحسن المروزي كان يختلف إلى الكسائي أربعين سنة، فسأله ذات يوم: ((كيف تقول: مررتُ بدجاجةٍ تنقُرُكُ أو تنقُرُك؟ فقال: تنقُرُك. فقال الكسائي: استحيتُّ لك، بعد أربعين سنة لا تعرف حروف النعت أنها تتبع الأسماء، تقول تنقُرُك من نعت الدجاجة.)).⁽⁹⁹⁾ يظهر هذا النص اختبار الكسائي لتلميذه في موضوع (النعت) وما يتعلق به من أحكام نحوية، وكانت نتيجة الاختبار رسوب الطالب الذي لم يفرق بين الأحكام في موضوع النعت. وقد ذهب الأصمعي إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي ليستفيد منه في النحو، فسأله: يا كَيْسُ ما الفرق بين الحفّض والحجّر؟ فسكت الأصمعي برهة ولم يجب، فقال له: ما صنعت. فقال الأصمعي: ((الحفّض عندي الشيء دون الشيء، كاليد إذا جعلتها تحت الرّجل. والحجّر أن تميل الشيء إلى الشيء وتقيم شيئاً مقام شيء، كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التنوين.)).⁽¹⁰⁰⁾ يظهر هذا النص اختبار الخليل لتلميذه الأصمعي في التفريق بين الحفّض والحجّر، فكانت إجابته عن ذلك معللة برأي لغوي. كما سأل المبرد يوماً تلميذه أبا إسحاق الزجاج عن كيفية تصغيره (أمويّ) فقال: أميّي،

وعند سؤاله عن حذف ياء التصغير منها كما حذفت في النسب أجاب الزجاج : ((تلك لغيره، تلك للجنس وهذا له في نفسه، فلا يُطرح ما كان في نفسه حملاً على ما كان للجنس. فقال: أجدت يا أبا إسحاق.)).⁽¹⁰¹⁾ وهذا النوع من الاختبارات يقابله الآن ما يعرف بالاختبارات البنائية، وهي اختبارات تهدف إلى معرفة مدى إتقان الطالب للمادة العلمية أو المقرر الذي تم تدريسه له.⁽¹⁰²⁾ والنص السابق يظهر اختبار المبرد تلميذه الزجاج في موضوع نحوي يتعلق ببناء الكلمة ألا وهو موضوع التصغير، وقد أجاب الزجاج برد أعجب به أستاذه ونال استحسانه.

3. **المفاضلة بين النحاة:** ذلك عندما يريد الخليفة أو أحد من عليّة القوم معلماً لابنه، وقد كان عند الخليفة المهدي مؤدباً لابنه الرشيد فسأله ذات يوم: كيف تأمر من السّواك؟ فقال المؤدب: استك. فقال المهدي: إنا لله وإنا إليه راجعون، اطلبوا لنا رجلاً غيره. فذكر له الكسائي فأرسل في طلبه، ولما حضر سأله: كيف تأمر من السواك؟ فقال الكسائي: سِكْ فاك يا أمير المؤمنين. وكان ذلك سبباً في أن يكون الكسائي مؤدباً للرشيد ثم لابنه المأمون من بعده.⁽¹⁰³⁾ ومن ذلك مفاضلة الوزير عبيد الله بن سليمان بين هارون بن الحائك الضرير وأبي إسحاق الزجاج، وذلك بغرض اختيار أحدهما لتعليم ابنه النحو، فطلب منهما أن يسأل كل منهما صاحبه، فسأل الزجاج ابن الحائك: كيف تقول: ضربتُ زيداً ضرباً؟ فقال هارون: ضربتُ زيداً ضرباً. فقال الزجاج: فكيف تكني عن زيد وعن الضرب؟

فسكت ابن الحائك ولم يجد جواباً، فكان ذلك سبباً في تفضيل الوزير الزجاج على ابن الحائك، وقد اتخذ معلماً لابنه بناء على ذلك الاختبار.⁽¹⁰⁴⁾ وأحياناً يكون اختبار المفاضلة بين النحاة بوساطة أحد النحاة المتمرسين في النحو، وذلك كما في اختبار أبي عثمان المازني جماعة من النحويين بناء على رغبة الخليفة الواثق، وذلك للاختيار

بينهم، حيث سألهم: في قوله تعالى: {وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا}،⁽¹⁰⁵⁾ لِمَ لم يقل بغية وهي صفة لمؤنث؟ فلم يأتي النحاة بإجابة مقنعة. فأجاب أبو عثمان عن السؤال بنفسه: إِنَّ (بغيا) ليست على (فعليل) بمعنى فاعلة، وإلا للحقتها التاء كما في (كريمة، وظريفة)، وتحذف التاء من (فعليل) إذا كانت بمعنى (مفعولة)، وذلك نحو (كف خضيب)، و(بغِيّ) هنا ليست بمعنى (مفعولة، وإنما هي على وزن (فَعُول) نحو امرأة شكور وبئر شطون، وتقدير (بغِيّ) هو (يُغْوِي)، فُقَلِبَت (الواو) (ياء)، ثم أَدْغِمَت في (الياء)، فصار ياء مشددة (بغِيّ).⁽¹⁰⁶⁾

يتضح من ذلك أَنَّ الاختبارات النحوية قد تسهم في المفاضلة بين النحاة عندما تتقارب مراتبهم العلمية، فيلجأ الخلفاء والأمراء وعلية القوم إليها عند اختيار معلمين لأبنائهم، سواء أكان ذلك عن طريق اختبارهم بأنفسهم، أو عن طريق إجراء المناظرات بينهم، حيث تهدف تلك المناظرات إلى إظهار التفوق على الأقران عند اشتداد المنافسة بينهم.

خاتمة

بفضل من الله وتوفيق منه وصلت الدراسة إلى هذه الخاتمة، التي تحتوي على نتائج مهمة تتمثل في:

1. تنوع الاختبارات النحوية في مدة ما بين القرنين الثاني والسادس الهجريين، وتمثلت أنواعها في: مسائل التمرين، ومسائل المجالس، ومسائل المناظرات، ومسائل الجمل الطويلة المتعددة الصلات، والألغاز، وتلتقي هذه المسائل في كونها تقيس كفاءة المختبر في موضوع أو موضوعات نحوية أو في جزئية نحوية محددة منها، ثم تختلف بعد ذلك حسب ملابساتها وظروف إجرائها، وأغراضها، فمسائل التمرين تتعلق بقياس القدرة على صياغة كلمات لم تسمع من العرب على أوزان محددة، وذلك بغرض

التجويد والتدريب، أما مسائل المناظرات ومسائل المجالس فهي من اختبارات الأقران بعضهم بعضاً، ولكن ظروف إجراء المناظرات تجعل من أحد طرفيها أفضل من الآخر، وذلك بوساطة حكم مُسَلَّم بحكمه مسبقاً بين الطرفين، وهذا ما لا يكون في مسائل المجالس، التي يكتفي فيها بتوضيح الخطأ إن أخطأ المُختَبَر، والثناء عليه إن أصاب في الإجابة، أما مسائل الجملة الطويلة فهي مسائل خاصة بأبي العباس المبرّد اخترعها ليمتحن بها طلابه في بعض الأبواب النحوية، أما الألغاز في مسائل نحوية مصاغة في قالب نثري مسجوع، وهي في الغالب مكتوبة لمُختَبَر أو مُختَبَرين افتراضيين.

2. تميزت الاختبارات النحوية في بدايتها بالواقعية، أي أنها بدأت من تتناولها مسائل لغوية ذات استخدام حقيقي، ولم تكن مسائل افتراضية، هذا إلى جانب تميزها أيضاً بالبساطة في بنائها، حيث تكوّنت من سؤال مباشر، وقد يتفرّع منه سؤال أو أسئلة فرعية على علاقة نحويّة به، ثم تطورت تلك الاختبارات وظهرت فيها أنواع أخرى، وبالجملة تمثلت طرق بنائها في: بناء اختبار السؤال المفرد، واختبار السؤال المتفرّع، واختبار الأسئلة المتعددة، واختبار الجملة الطويلة ذات التراكيب الداخلية التي تنشأ عند تداخل الموصولات المتعددة مع صالاتها، هذا بالإضافة إلى اختبار الأسئلة النحوية الملغزة.

3. شأب بعض الاختبارات معوقات لها تأثير على نتائجها، وذلك مثل المقاطعة أثناء التفكير في الإجابة، فلا يجد المُختَبَر الوقت الكافي للإجابة عن السؤال، هذا إلى جانب ما تمثله تلك المقاطعة من مؤثر يقطع تسلسل تفكير المُختَبَر، كما تأثرت بعض الاختبارات بذاتية المصحح، الأمر الذي يجعل تصحيح الإجابة أحياناً وفقاً لما يخضع له المُمتَحِن من مذهب نحوي، حيث عُدَّت بعض الإجابات الصحيحة بأنّها خاطئة مع

وجود وجه يؤكد صحتها من شواهد اللغة. كما ظهر تأثير ذاتية المصحح في بعض الاختبارات، وذلك عندما تسببت العلاقة الشخصية بين المُختَبِرِ والمُختَبَرِ في طبيعة الاختبار وموضوعه، حيث تخبَّر المُختَبِرُ أسهل الأسئلة؛ لأنَّ المُختَبَرِ صديقه ويعرف مقدراته في النحو، فلا يريد أن يخرجه، كما أعانه بالتلميحات اللازمة ليوحي له بالإجابة الصحيحة، ولكن مع ذلك كله لم يتمكَّن المُختَبَرِ من التوصل إلى الإجابة الصحيحة.

4. وجود أهداف تعليمية لبعض الاختبارات النحوية، فمنها ما كان يهدف إلى تحديد المستوى النحوي للدارس قبل الشروع في تدريسه، وكذلك كان بعضها يهدف إلى معرفة التحصيل النحوي للدارس بعد الدراسة، هذا إلى جانب استخدام الاختبارات النحوية لأغراض العمل، حيث اختبر بعض النحاة قبل أن تُسَدَّ إليهم مهمة تدريس أبناء الخلفاء، وهذا النوع أشبه باختبارات التعيين في الوقت الحاضر، ويتم تحقيق ذلك إما باختبار النحاة بوساطة الخلفاء أنفسهم، أو اختبارهم عن طريق بعض النحاة المتمرسين، وأحياناً عن طريق إجراء المناظرات النحوية بينهم.

هوامش الدراسة

- (1) سورة فاطر: الآية: 14.
- (2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد . (1979م). **مقاييس اللغة**. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد. دار الفكر للطباعة والنشر. ج: 2. ص 239.
- (3) ابن منظور، محمد بن مكرم. (بدون تاريخ). **لسان العرب**. تحقيق: حيدر، عامر أحمد. بيروت: دار صادر. مادة: (خير)، ج: 4. ص 227.
- (4) مجمع اللغة العربية. (2004). **المعجم الوسيط**. ط: 4. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية. مادة (خير). ص 215.
- (5) بروان، هـ. دوجلاس. (1994م). **مبادئ تعليم وتعلم اللغة**. ترجمة: القعيد، إبراهيم بن حمد، والشمري، عبد الله، الرياض: مكتب التربية العربي. ص: 370.
- (6) العصيلي. عبد العزيز إبراهيم. (1422هـ). **أساسيات تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى**. جامعة أم القرى. ص: 419.
- (7) علي، أسامة زكي السيد. (2016م). **الاختبارات اللغوية (مقاربة منهجية)**. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية. ص: 29.
- (8) **المرجع السابق**. ص: 30.
- (9) ابن منظور. **معجم لسان العرب**. مادة: (نحا)، ج: 15، ص: (309-310).
- (10) ابن النديم، محمد بن إسحاق. (بدون تاريخ). **الفهرست**. بيروت: دار المعرفة. ص: (59-60).
- (11) ابن السراج، محمد بن السري. (2009م). **الأصول في النحو**. تحقيق: محمد عثمان. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية. ج: 1، ص: 39.
- (12) ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952م). **الخصائص**. ط: 2. تحقيق: النجار، محمد علي. القاهرة: دار الكتب المصرية. ج: 1، ص: 34.
- (13) السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1983م). **مفتاح العلوم**. بيروت: دار الكتب العلمية. ص: 75.
- (14) المرجاني، علي بن محمد. **التعريفات**. (1306هـ). جمالية مصر: المطبعة الخيرية. ص: 105.
- (15) المدرد، محمد بن يزيد. (1994م). **المقتضب**. تحقيق: عزيمة، محمد عبد الخالق. القاهرة: لجنة إحياء التراث. ج: 4، ص: 59.
- (16) **المرجع السابق**. ج: 4، ص: (59-60).
- (17) مدور. **الوظائف البيداغوجية للتمارين اللغوية في التراث العربي**. ص: 195.
- (18) ابن جني. **الخصائص**. ج: 2، ص: 487.
- (19) سورة التكويد: الآية: 8.
- (20) الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (بدون تاريخ). **طبقات النحويين واللغويين**. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. القاهرة: دار المعارف. ص: 126.
- (21) ابن منظور. **معجم لسان العرب**. مادة: (لغز)، ج: 5، ص: 405.

هُمْدٌ وَعَبْدُ اللَّهِ، أَنْوَاعُ الْإِخْتِبَارَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَطَرُقُ بِنَائِهَا

- (22) الزمخشري، محمود بن عمر. (1972م-1973م). *الحاجة بالمسائل النحوية*. تحقيق: الحسيني، بمبيجة باقر. بغداد: مطبعة أسعد، بغداد. ص: 70.
- (23) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (2003م). *الألغاز النحوية (الطراز في الألغاز)*. تحقيق: سعد، طه عبد الرؤوف. القاهرة: المكتبة الأزهرية. ص: 9.
- (24) الحريري، القاسم بن علي. (1980م). *مقامات الحريري*. بيروت: دار صادر. ص: 206.
- (25) السيوطي. *الألغاز النحوية (الطراز في الألغاز)*. ص: 10.
- (26) المرجع السابق. ص: (10-11).
- (27) ابن منظور. *معجم لسان العرب*. مادة: (نظر)، ج: 5، ص: 217.
- (28) الجرجاني. *التعريفات*. ص: 102.
- (29) عبد الرحمن، طه. (2000م). *في أصول الحوار وتجديد علم الكلام*. ط: 2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي. ص: 69.
- (30) الزبيدي. *طبقات النحويين واللغويين*. ص: (68-69).
- (31) الرجائي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (بدون تاريخ). *مجالس العلماء*. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد القاهرة: مكتبة الخانجي. ص: 195.
- (32) ابن العجاج، رؤية. *ديوانه*. ص: 93. وفيه برواية (أُتِي) بدلاً من (سلمى). *المهزأون: الواسع من الأرض البعيد*.
- (33) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1987م). *الأشباه والنظائر*. تحقيق: عبد الله، إبراهيم محمد. دمشق: مجمع اللغة العربية. ج: 3، ص: (35-36).
- (34) الزجاجي. *مجالس العلماء*. ص: 194.
- (35) الأعمش، ميمون بن قيس. (بدون تاريخ). *ديوانه*. شرح وتعليق: حسين، محمد. القاهرة: مكتبة الآداب. ص: 221. *غِبَ الشيء*، عاقبته وما يليه. *والسرى: السير في الليل، أُمَّ بما: خالطها، طائف من الجن: مسه*.
- (36) الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1979م). *الصحاح*. ط: 2. تحقيق: عطار، أحمد عبد الغفور. بيروت: دار العلم للملايين. مادة (ولق) ج: 4، ص: 1568.
- (37) ابن منظور. *معجم لسان العرب*. مادة (ألق). ج: 11، ص: 7.
- (38) سورة الأعراف: الآية: 201. قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي، حيث قرءوا (طيف) بدون ألف. انظر: ابن أبي طالب، مكي القيسي. (1974م). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. تحقيق: رمضان، محي الدين. دمشق: مجمع اللغة العربية. ج: 1، ص: (486-487).
- (39) الزجاجي. *مجالس العلماء*. ص: 55.
- (40) أبو خراش، خويلد بن مرة الهذلي. (1965م). *ديوان الهذليين*. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر. ج: 2، 155. *دُبِّيَّة سادن لعزى غطفان بطن نخلة، وقد قتله خالد بن الوليد رض الله عنه*. والبيت في الديوان برواية (منذ العام) بدلاً من (منذ اليوم) (وسط الشروب) بدلاً من (وسط الندى).
- (41) ابن منظور. *لسان العرب*. مادة: (طوف)، ج: 9، ص: 225.
- (42) الزجاجي. *مجالس العلماء*. ص: 55.
- (43) كثير عزة، ابن عبد الرحمن الخزاعي. (1971م). *ديوانه*. جمعه: عباس، إحسان. بيروت: دار الثقافة. ص: 506. *وعجز البيت: يلوح كأنه خلل، وقد وردت روايته ب(لَمِيَّة موحشاً) بدلاً من (لَعْرَة موحشاً)*.

- (44) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: (131-132).
- (45) سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988م). الكتاب. ط: 3. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي. ج: 2. ص: 124.
- (46) ابن منظور. لسان العرب. مادة (فرغ)، ج: 8، ص: 446.
- (47) الأشموني، علي بن محمد. (1939م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط: 2. تحقيق: عبد الحميد، محمد محي الدين. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ج: 3، ص: 49.
- (48) سورة يوسف: الآية: 12.
- (49) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 201.
- (50) ابن منظور. لسان العرب. مادة: (رتع)، ج: 8، ص: 112.
- (51) ابن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. ج: 1، ص: (6-7).
- (52) ابن منظور. لسان العرب. مادة: (رعى)، ج: 14، ص: (325-326).
- (53) ابن أبي طالب. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. ج: 1، ص: (6-7).
- (54) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 186.
- (55) ابن السراج. الأصول في النحو. ج: 2، ص: 152.
- (56) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 186.
- (57) ابن السراج. الأصول في النحو. ج: 2، ص: 152.
- (58) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 248.
- (59) سيبويه. الكتاب. ج: 1. ص: (98-99).
- (60) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 248.
- (61) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (2008م). شرح كتاب سيبويه. تحقيق: مهدي وعلي، أحمد حسن مهدي وعلي سيد، بيروت: دار الكتب العلمية. ج: 1، ص: 411.
- (62) سورة يوسف: الآية: 63.
- (63) الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين. ص: 203.
- (64) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 230.
- (65) سورة المؤمنون: الآية: 11.
- (66) سورة الأنعام: الآية: 160.
- (67) ابن أبي ربيعة، عمر. (1996م). ديوانه. (ط: 2). تقديم: محمد، فايز محمد. بيروت: دار الكتاب العربي. ص: 127. المجلد: الترس، والمراد هنا الحماية. الكاعبان: مثنى كاعب وهي المرأة التي تحذ ثديها. المخصر: الفتاة التي بلغت الشباب.
- (68) البيت لرجل من بني كلاب، هجا فيه رجلاً ادعى نسبته إلى بني كلاب. وهو من شواهد سيبويه. انظر: سيبويه. الكتاب. ج: 3، ص: 565.
- (69) السيوطي. الأشباه والنظائر. ج: 3، ص: (47-48).
- (70) ابن منظور. لسان العرب. مادة: (فردس)، ج: 6، ص: 163.

- (71) ابن الأنباري، أبو بكر. (1999م) المذكر والمؤنث. تحقيق: عضيمة، محمد عبد الخالق. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (لجنة إحياء التراث). ج: 1، ص: 499.
- (72) المرّذ. المقتضب. ج: 4، ص: 59.
- (73) المرجع السابق. ج: 1، ص: 155.
- (74) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 100.
- (75) المرخشي، محمود بن عمر. (2004م). المَقْصَلُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ. ت: قدارة، فخر صالح. عمان: دار عمار للنشر. ص: 49.
- (76) سيبويه. الكتاب. ج: 4، ص: 400.
- (77) المرجع السابق. ج: 4، ص: 302.
- (78) ابن عصفور، علي بن مؤمن. (2011م). الممتع في التصريف. تحقيق: عناية ومصطفى، أحمد عزو وعلي محمد. بيروت: دار إحياء التراث. ص: 362.
- (79) سيبويه. الكتاب. ج: 4، ص: 400.
- (80) ابن عصفور. الممتع في التصريف. ص: 65.
- (81) سيبويه. الكتاب. ج: 4، ص: 413.
- (82) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 100.
- (83) الحريري. مقامات الحريري. ص: 206.
- (84) سورة الزمل: الآية: 20.
- (85) الحريري. مقامات الحريري. ص: (210-211).
- (86) المرجع السابق. ص: 206.
- (87) المرجع نفسه. ص: 206.
- (88) نفسه. ص: 206.
- (89) نفسه. ص: 206.
- (90) سيبويه. الكتاب. ج: 3، ص: 229.
- (91) البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1347هـ). خزانة الأدب. القاهرة: المطبعة السلفية. ج: 1، ص: 216. وهذا البيت مجهول قائله، وتام البيت: قَلَيْسَ يَرِيُّ لِمَسْتَعْطِفٍ.
- (92) المرّذ. المقتضب. ج: 3، ص: 345.
- (93) السيوطي. الأشباه والنظائر. ج: 3، ص: 37.
- (94) مراد وسليمان. الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية. ص: 81.
- (95) السيوطي. الأشباه والنظائر. ج: 3، ص: 37.
- (96) مراد وسليمان. الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية. ص: 85.
- (97) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 48.
- (98) مراد وسليمان، صلاح أحمد وأمين علي. (2005م). الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية. (ط: 2). القاهرة- الكويت: دار الكتاب الحديث. ص: 32.
- (99) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 141.

- (100) المرجع السابق. ص: 193.
- (101) الزجاجي. مجالس العلماء. ص: 240.
- (102) مراد وسليمان. الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية. ص: 34.
- (103) أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (1998م). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. القاهرة: دار الفكر العربي. ص: 69.
- (104) الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين. ص: 151.
- (105) سورة مريم: الآية: 28.
- (106) الزبيدي. طبقات النحويين واللغويين. ص: 89.

المراجع

* القرآن الكريم.

1. الأشموني، علي بن محمد. (1939م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط: 2. تحقيق: عبد الحميد، محمد محي الدين. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
2. الأعرشي، ميمون بن قيس. (بدون تاريخ). ديوانه. شرح وتعليق: حسون، محمد. القاهرة: مكتبة الآداب.
3. بروان، هـ. دوجلاس. (1994م). مبادئ تعليم وتعلم اللغة. ترجمة: القعيد، إبراهيم بن حمد، والشمرى، عبد الله، الرياض: مكتب التربية العربي.
3. ابن الأنباري، أبو بكر. (1999م) المذكر والمؤنث. تحقيق: عضيمة، محمد عبد الخالق. القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (لجنة إحياء التراث).
4. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد. (1998م). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. القاهرة: دار الفكر العربي.
5. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1347هـ). خزانة الأدب. القاهرة: المطبعة السلفية.
6. الجرجاني، علي بن محمد. التعريفات. (1306هـ). جمالية مصر: المطبعة الخيرية.
7. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1979م). الصحاح. ط: 2. تحقيق: عطار، أحمد عبد الغفور. بيروت: دار العلم للملايين.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952م). الخصائص. ط: 2. تحقيق: النجار، محمد علي. القاهرة: دار الكتب المصرية.
9. الحريري، القاسم بن علي. (1980م). مقامات الحريري. بيروت: دار صادر.
10. الرّجّاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (بدون تاريخ). مجالس العلماء. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد القاهرة: مكتبة الخانجي.
11. ابن أبي ربيعة، عمر. (1996م). ديوانه. (ط: 2). تقديم: محمد، فايز محمد. بيروت: دار الكتاب العربي.
12. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. (بدون تاريخ). طبقات النحويين واللغويين. تحقيق: إبراهيم، محمد أبو الفضل. القاهرة: دار المعارف.
13. الرّجّاشري، محمود بن عمر. (1972م-1973م). الحاجة بالمسائل النحويّة. تحقيق: الحسني، بهيجة باقر. بغداد: مطبعة أسعد.
14. الرّجّاشري، محمود بن عمر. (2004م). المُفصّل في علم العربيّة. ت: قدرة، فخر صالح. عمان: دار عمار للنشر.

15. ابن عصفور، علي بن مؤمن. (2011م). *المتع في التصريف*. تحقيق: عناية ومصطفى، أحمد عزو وعلي محمد. بيروت: دار إحياء التراث.
16. ابن السراج، محمد بن السري. (2009م). *الأصول في النحو*. تحقيق: محمد عثمان. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
17. السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1983م). *مفتاح العلوم*. بيروت: دار الكتب العلمية.
18. سيوييه، عمرو بن عثمان. (1988م). *الكتاب*. ط: 3. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد. القاهرة: مكتبة الخانجي. السيراني، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (2008م). *شرح كتاب سيوييه*. تحقيق: مهدي وعلي، أحمد حسن مهدي وعلي سيد، بيروت: دار الكتب العلمية.
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1987م). *الأشباه والنظائر*. تحقيق: عبد الله، إبراهيم محمد. دمشق: مجمع اللغة العربية.
21. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (2003م). *الألغاز النحويّة (الطراز في الألغاز)*. تحقيق: سعد، طه عبد الرؤوف. القاهرة: المكتبة الأزهرية.
22. كثير عزة، ابن عبد الرحمن الخزاعي. (1971م). *ديوانه*. جمعه: عباس، إحسان. بيروت: دار الثقافة.
23. ابن أبي طالب، مكي القيسي. (1974م). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. تحقيق: رمضان، محي الدين. دمشق: مجمع اللغة العربية.
24. عبد الرحمن، طه. (2000م). *في أصول الحوار وتجديد علم الكلام*. ط: 2. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
25. ابن العجاج، رؤية. *ديوانه*. ص: 93. وفيه برواية (تَيْلَى) بدلاً من (سَلْمَى). المَهْوَأُ: الواسع من الأرض البعيد.
26. العصيلي. عبد العزيز إبراهيم. (1422هـ). *أساسيات تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى*. جامعة أم القرى.
27. علي، أسامة زكي السيد. (2016م). *الاختبارات اللغوية (مقاربة منهجية)*. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز لخدمة اللغة العربية.
28. ابن فارس، أبو الحسين أحمد. (1979م). *مقاييس اللغة*. تحقيق: هارون، عبد السلام محمد. دار الفكر للطباعة والنشر.
29. المبرّد، محمد بن يزيد. (1994م). *المُقْتَضَب*. تحقيق: عضيمة، محمد عبد الخالق. القاهرة: لجنة إحياء التراث.
30. مجمع اللغة العربية. (2004). *المعجم الوسيط*. ط: 4. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
31. مدور، محمد. (2020م). *الوظائف البيداغوجيّة للتمارين اللغويّة في التراث العربي*. مجلة الممارسات اللغوية. مج (11) العدد (3). ص: (187-206).
32. ابن منظور، محمد بن مكرم. (بدون تاريخ). *لسان العرب*. تحقيق: حيدر، عامر أحمد. بيروت: دار صادر.
33. الهذليين. (1965م). *ديوان الهذليين*. القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر.
34. ابن النديم، محمد بن إسحاق. (بدون تاريخ). *الفهرست*. بيروت: دار المعرفة.